

## بحث بعنوان

تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية

إعداد

اناهيد نايف علي البطاينة

## مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية. ركزت الدراسة على تحليل دور هذه الأنظمة في تعزيز كفاءة الأداء البلدي من خلال تطبيق مبادئ الشفافية، المساواة، وسيادة القانون، والمشاركة المجتمعية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الأدبيات والنماذج النظرية ذات الصلة، مع التركيز على تحليل واقع البلديات الأردنية. أظهرت النتائج أن تطبيق الأنظمة القانونية الرشيدة يُسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تحسين استغلال الموارد، تعزيز ثقة المواطنين، وخلق بيئة عمل داعمة لتطوير الأداء البلدي. وتوصي الدراسة بتعزيز التدريب والتطوير للكوادر البلدية، ودعم نظم الرقابة الداخلية لزيادة كفاءة العمليات وتحقيق الأهداف التنموية.

<https://jasps.com>**Study Abstract:**

The study aims to explore the impact of implementing legal systems and regulations in Jordanian municipalities on achieving local development. It focused on analyzing the role of these systems in enhancing municipal performance efficiency through the application of principles such as transparency, accountability, rule of law, and community participation. The study adopted a descriptive-analytical approach to review relevant literature and theoretical models, with an emphasis on analyzing the current state of Jordanian municipalities. The findings revealed that the application of sound legal systems significantly contributes to achieving comprehensive development by improving resource utilization, enhancing citizen trust, and creating a supportive environment for municipal performance improvement. The study recommends strengthening training and development for municipal staff and supporting internal control systems to increase operational efficiency and achieve developmental goals.

**المُقدِّمة:**

يعتبر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية الرشيدة من متطلبات الإدارة لدى المنظمات والمؤسسات بالدولة، حيث يعتبر أهم طرق الإصلاح الإداري، وكذلك بمثابة صمام الأمان من المحافظة على مكانة المؤسسة من أجل تحقيق التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وكذلك تسعى إلى تدعيم قدرات المؤسسة في تحقيق التنمية على المستوى المؤسسة أو على مستوى المجتمع، حيث إن تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية بطريقة صحيحة يعني هدر أقل للموارد بجميع أنواعها واستغلالها بصورة أفضل وإنجازها بشكل أفضل، مما ينتج تحقيق معدلات نمو أعلى.

وتعتبر البلديات بمثابة مؤسسة الإدارة المحلية لما لها أهمية من تقديم كافة الخدمات لجميع مدن وقرى وبادية المملكة الأردنية الهاشمية، مما يقع على عاتق البلديات أعباء كبيرة، لذلك اهتمت البلديات بفكرة تطبيق أسس تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية بل أصبحت تطبيقها أمر ضروري من أجل تنسيق الأدوار وتكاملها ما بين جميع القطاعات، وكذلك من خلال ما نستفيد منه في تفعيل الشفافية والمساءلة والحرص على سيادة القانون، والسعي نحو المشاركة في تحمل المسؤوليات ووضع الخطط والسياسات، وحيث يعتبر مدخلاً لتقييم أداء العمل في البلديات (الألوسي، 2019)..

تواجه البلديات في الأردن تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المالية وفي جميع المجالات، الأمر الذي جعل الاتجاه نحو تطبيق مبادئ تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية من أجل تحقيق التنمية المحلية داخل البلديات أمر ضروري من أجل؛ السعي إلى رفع قدرات البلديات في الإدارة العامة سواء كانت المادية أو الكوادر البشرية والتي تستطيع القيام بأهداف وظيفتهم على أكمل وجه، مع الالتزام بكافة القوانين والأنظمة

<https://jaspps.com>

والتعليمات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، لتتخطى عمل مؤسسات الحكم المحلي التقليدي التي ينحصر دورها في نطاق الخدمات إلى مجالات أخرى تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المحلية للمجتمع والحصول على مردود مالي للبلدية.

### إشكالية الدراسة:

لا نستطيع تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمتوازنة من دون أن تطبيق البلديات لعناصر ومتطلبات رئيسية تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية المتمثلة؛ تطبيق سيادة القانون، وتفعيل المساءلة والشفافية، والمشاركة مع المجتمع والمؤسسات الأخرى، والكفاءة والفعالية للعاملين في البلديات، حيث يعتبر اهتمام البلديات بتطبيق قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية ذات أهمية لتحقيق مؤشرات التنمية المحلية، كما يؤدي تطبيق قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية إلى تحقيق العدل والمساواة ، وعليه سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن يُحدثه تطبيق قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية في تحقيق التنمية المحلية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، إذ يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية؟

### تساؤلات الدراسة:

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

التعرف على مفهوم تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية وما هي متطلباتها وأهدافها في بلديات المملكة

الأردنية الهاشمية؟

ما أثر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية؟

### أهمية الدراسة:

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

الأهمية النظرية: يكتسب البحث أهميته من أهمية متغيراته ( تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية، التنمية المحلية، البلديات) كونه يتحدث عن أبرز طرق الإدارة الحديثة وهو تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في البلديات وكذلك معرفة أثره على تحقيق التنمية المحلية ، وكذلك معرفة أثر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في تحسين وتطوير العمل البلدي، وكذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية تطبيق قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في البلديات من أجل تطبيق القانون وتحقيق النزاهة والشفافية والسعي إلى تطبيق المساءلة، والعمل على المشاركة، كما إنها تعد إضافة للدراسات التي تناولت أثر تطبيق تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية على تعزيز أهداف التنمية.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية من خلال ما تقدمه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات للجهات المختصة في وزارة الإدارة المحلية والبلديات في الأردن للاستفادة منها من أجل تطوير الأداء مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية، وكذلك استفادة الباحثين من نتائج هذه الدراسة واما أبحاث تربط تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية بمواضيع أخرى، وكذلك عما أبحاث أكثر تخصصيه في التطبيق.

## أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مفهوم تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية والتعرف على متطلباتها وأهدافها في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية
- التعرف على واقع تطبيق قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية.
- معرفة الأثر الناتج عن أثر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية.

## محددات الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في البلديات وأثره في تحقيق التنمية المحلية.
- الحدود المكانية: تتمثل في جميع بلديات المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحدود الزمنية: تتمثل بالفترة الزمنية لتطبيق الدراسة 2022.

## مصطلحات الدراسة:

تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية الرشيدة: عرفها كل من (Mira & Hammadache 2017) بأنها مجموعة من الأنظمة والضوابط والقواعد المستخدمة والتي تسعى إلى تنظم العلاقات على أساس تشاركي، وتهدف من خلالها إلى تحقق مجموعة من المبادئ كالعدل والشفافية والمساواة، وتطبيق القانون، والتشاركية.

<https://jasps.com>

وقد عرفها الباحث إجرائيًا: هي ما تقوم بها البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية من تطبيق قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية الرشيدة من أجل الوصول إلى التنمية المحلية.

عرف حرب (2020) البلديات: بأنها دائرة حكومية مستقلة ماليًا وإداريًا تعمل على تطوير المنطقة التابعة لها، بالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة مثل: إنارة الطرق وتجهيز الشوارع، والخدمات الثقافية والتنمية والإنسانية والاجتماعية.

وعرفها الباحث بإنها: المؤسسة التي سوف نعرف أثار تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية على تحقيق متطلبات التنمية الحلية.

التنمية المحلية: وقد عرفها مناوور (2020): هي السعي نحو جلب الاستثمارات وتأهيل المنطقة في جميع الجوانب، وخلق فرص العمل والعمل على تمكين السباب والمرأة.

وقد عرف الباحث التنمية المحلية: هي ما تسعى البلديات إلى تحقيقه عن طريق تطبيق قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية الرشيدة.

### الدراسات السابقة:

سوف يتم عرض لبعض الدراسات ذات الصلة والأقرب لموضوع الدراسة، من خلال ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم:

وفي دراسة قام كل من مسعودي وبو فاتح (2019) بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على دور تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في تأهيل وتطوير الجماعات المحلية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج

<https://jaspps.com>

الوصفي ، وقد أظهرت نتائج الدراسة :أنّ تطبيق حوكمة البلديات يحتاج إلى مقومات لضمان نجاحها، وكذلك إن نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة داخل البلديات تؤدي دوراً كبيراً في تفعيل أسلوب حوكمة البلديات، وأوصت الدراسة العمل على ضرورة تدعيم أجهزة التدقيق الداخلي في البلديات ومقوماتها لكي تتمكن من القيام بأداء مهامها.

وفي سياق آخر قام العدوان(2017) بدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى تطبيق تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية التابعة لعمان، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليل، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث تكونت العينة من (181) موظفاً وموظفة من البلديات التابعة لعمان، وأظهرت الدراسة النتائج التالية: إن واقع تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية لدى موظفين البلديات جاء بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من التدريب والجهد من أجل تطبيق معايير تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية.

قامت عارضة (2021) بدراسة هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق معايير تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية على أداء البلديات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليل، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث تكونت العينة من(116) موظف من بلديات فلسطين، وأبرز النتائج هي يوجد أثر على تطبيق تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية على أداء البلديات، وأوصت الدراسة بضرورة وجود هيكل تنظيمي للبلديات.

## التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة الحالية تتشابه مع معظم الدراسات السابقة في أنها استخدمت الأسلوب الوصفي و الوصفي التحليل لمنهج الدراسة ، وأغلب الدراسات السابقة ركزت على موضوع أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ضمن معايير محددة مثل الشفافية و المسائلة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية والرقابة، وكذلك تاثير تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية على أداء البلديات.

تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم توصية لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في البلديات وتأثيرها على التنمية المحلية وهذا يتشابه مع بعض الدراسات السابقة.

اختلفت الدراسة الحالية بأن الدراسة طبقت قواعد الحكم الرشيد وأثره على التنمية المحلية ، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تُعد الأولى محلياً وعربياً وإقليمياً، والتي تناولت موضوع في غاية الأهمية حول أثر تطبيق مبادئ تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية وأثرها في التنمية الحلية بالمملكة الأردنية الهاشمية ، وستكون هذه الدراسة إضافة بحثية ونوعية للبلديات في الأردن ودورها في تطبيق مبادئ تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية لتحقيق مؤشرات التنمية المحلية.

## الأدب النظري:

من ضمن الركائز لتحقيق التنمية هي استعمال تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية الرشيدة في المؤسسات. وتطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في الواقع هي الركيزة التي يبني عليها كل شيء في العمل . لذلك يجب على المؤسسات أن تطبق معايير تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية من فعالية وشفافية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

معايير تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية.:

هناك عدد من المعايير الضرورية لتحقيق تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية وهي كما يلي كما أشار إليها  
(البناء، 2017)

المشاركة: وتعني تهيئة الآليات والسبل المناسبة للمواطنين داخل حدود البلدية من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطرق مباشرة من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم.

سيادة القانون: تعني أن يصبح القانون مطبق على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان، من أجل أن ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، من أجل إحقاق العدل.

الشفافية: وهي الإفصاح عن المعلومات من دون أي قيود.

الكفاءة والفعالية والإدارة السليمة: تهدف إلى توافر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب لحاجات ولتطلعات المواطنين من أجل تحقيق المطلوب.

أهداف تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية : أشار عبيد(2020) على ما يلي:

الهدف الأساس للحكومة في البلديات هو قيام البلدية بالقيام بأعمالها عن طريق التطور على الأداء التنظيمي والمساءلة، ويتحقق هذا عبر الأهداف الفرعية التالية:-

ضمان وجود إدارة مستقلة تصدر التوجيه السليم وتشرف على عمل البلديات.

إدخال نظم التدقيق والرقابة بما يضمن اكتشاف الخلل في عمل البلديات.

دعم إدارة المعلومات بهدف تحقيق الشفافية من أجل تحقيق إنتاجية أعلى وكفاءة وممارسات أفضل.

<https://jasps.com>

حماية حقوق أفراد المجتمع المحلي و المساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية بما يكفل استدامة وازدهار المؤسسة.

تعزيز مبادئ المسؤولية والاستدامة والمشاركة لصالح الأطراف المعنية من الداخل والخارج.

### منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي لانسجامه مع طبيعة هذه الدراسة، وذلك من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بالجودة الشاملة ومهام قسم شؤون الموظفين، و كذلك تم الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وللحصول على المعلومات للإجابة على أسئلة الدراسة.

### نتائج أسئلة الدراسة:

وفيما يلي عرض للإجابة عن السؤال الأول والذي نص على " التعرف على مفهوم تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية وما هي متطلباتها وأهدافها في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية؟ للإجابة عن هذا السؤال يجد أن نقوم بما يلي:

أولاً: تعريف تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية: هو عبارة عن نظام الحكم القائم على خدمة المصلحة العليا، ويتخذ منها مكان لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق الأهداف وحاجاتها.

ومن تعريف تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية: هو استخدام الحكمة بما تتطلب من توجيه وإرشاد وتوعية وإدراك لكافة الظروف الداخلية والخارجية للعمل في المؤسسات.

وكذلك مجموعة من المعايير والقواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء والرقابة والمسائلة في البلديات عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهدافها.

ثانياً:متطلبات تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في البلديات:

خلق بيئة اقتصادية مستقرة.

العمل على تعزيز المشاريع التي تخلق فرص للعمل.

تسهيل الشروط الاستثمارية ووضع قوانين مفعلة لحماية المستثمر مما يؤثر في زيادة استقطاب الاستثمارات.

السعي لتوفير المعلومات من أجل تحقيق الشفافية التي تساهم في تعزيز دور القطاع الخاص ومشاركتها.

ثالثاً: أهداف تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية:

1- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية ، وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لمستوى الخدمات.

2- تحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم، وتحقيق الكفاية العامة

3- تحقيق وإدامة الشرعية والاستقرار السياسي.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد والكفاءة في استغلالها.

5- ضمان وجود إدارة مهنية مستقلة تصدر التوجيه السليم وتشرف على عمل البلدية.

6- العمل على مراقبة أموال البلدية والمحافظة عليها.

وفيما يلي عرض للإجابة عن السؤال الثاني والذي نص على ” ما أثر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في

بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية؟

وفي ما يلي أثر تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية على التنمية المحلية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل.
- الاهتمام بالرعاية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية والحضرية،
- محو الفقر من خلال خلق فرص عمل وزيادة الدخل، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء في المدن، والحد من عدم المساواة في توزيع الأجور، وإعادة هيكلة المجتمع، تحقيق النمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسية
- تعزيز دور الحكومة في القطاع الخاص.
- إنشاء مصالح تجارية للتوظيف المهني.
- تطوير الأراضي، والبنية التحتية.
- تطوير رأس المال البشري: عن طريق تطوير جودة التعليم والتدريب اللازم وتحويلهم لبرامج لإنتاج المواهب.
- تقوية البنية التحتية من أجل دعم التوسع الاقتصادي: أي موازنة الاستثمارات في خدمات الطرق مع الجهود المبذولة لتحسين الإنتاجية والكفاءة في مستوى خدمات البنية التحتية، حيث إن البنية التحتية الفعالة تعمل على خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

**التوصيات:**

توصي الدراسة بما يلي:

العمل على زيادة الاهتمام بمكونات ومعايير حوكمة البلديات، والسعي لتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم أحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء في البلدية من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات العلمية وغيرها.

ضرورة إعداد دليل لأخلاقيات العمل في البلديات مع ضرورة تعديله ليساير التطورات في بيئة العمل.

تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية للحد من الفساد بكل أشكاله التي تتعرض لها المؤسسات البلدية.

يجب على البلديات تطوير العلاقة مع الهيئات الرقابية المحلية والخارجية، وتنظيم الاجتماعات الدورية والحرص على تقديم تقارير دورية عن أنشطتها وميزانيتها، والاستماع للمقترحات لتطوير أساليب تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية.

ضرورة تعزيز ثقافة تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية وإشراك المجتمع المحلي بالندوات الذي من شأنه يزيد من نسبة العارفين بمفهوم تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في المجتمع الأردني.

**المراجع:**

– الألويسي، نعمان. (2019). الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، صنعاء ، اليمن.

- البناء، علاء. (2017). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وأثرها في الالتزام التنظيمي لدى العاملين في المستشفيات غير الحكومية"، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- عبيد، شاهر، ربايعه، سائد، الأطرش، عصام، (2020)، "قواعد تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية"، مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات، جامعة فلسطين، فلسطين.
- مناور، فيصل. (2020). التحولات المجتمعية الرئيسية لإحداث التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- حرب، حسام، حرب، رزق، أبو الخير، إيهاب. (2020). العلاقة بين تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة، مجلة الإسراء، العدد 1 (4)، ص 13-32.
- عارضة، أسعد. (2021). أثر تطبيق مبادئ حوكمة البلديات على أداء البلديات في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.
- العدوان، نضال. (2017). واقع تطبيق معايير تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية لدى البلديات الأردنية من وجهة نظر موظفيها، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 16 ع 15، ص 421-463.
- مسعودي، عبدالهادي وبوفاتح، بلقاسم. (2019). دور تطبيق الأنظمة والتعليمات القانونية في تطوير إدارة الجماعة المحلية: دراسة تحليلية، مجلة المنتدى، 4(3): 1-18.

## المراجع الأجنبية:

Mira, R., & Hammadache, A. (2017). Relationship between good governance and economic growth: A contribution to the institutional debate about state failure in developing countries.